أصحاب معاهد تعليم السياقة الصغيرة في دبي يتظلمون من قرار الإغلاق

إدارة المرور وعدتنا بعدم اتخاذ قرار إلا بعد توفير البديل

تحقيق ـ محمد زاهر:

فوجئ أصحاب معاهد ومدارس تعليم السياقة بدبي صباح أمس الأول بقرار هيئة الطرق والمواصلات بدبي إغلاق معاهدهم التي تزيد على 40 معهداً تقوم على مهام التعليم بشكل فعلي دون سابق إنذار. وكانت هيئة الطرق والمواصلات قد أرسلت للمعاهد الصغيرة تفيد بإغلاق معاهدهم مع نهاية العام الجاري بناء على توصيات اجتماعات سابقة بين الهيئة وبين الإدارة العامة للمرور وبين أصحاب المعاهد بينما أكد أصحاب المعاهد أنه لم يتم أي اتفاق بينهم وبين إدارة المرور بذلك وأن كل ما كان يجري من اجتماعات بهذا الخصوص يؤكد على أن إدارة المرور ومؤسسة دبي للمواصلات لن تتخذ قرارا يضر بمصالح المعاهد الصغيرة.

وأكد على هذه النتيجة الأخيرة العميد المهندس محمد سيف الزفين مدير الإدارة العامة للمرور لـ «البيان» في خبر تم نشره في 4 يوليو 2005، جاء فيه على لسان العميد الزفين «ان الإدارة العامة لن تتخذ قراراً يضر بمصالح تلك المعاهد الصغيرة ولن ترضى لهم بالخسارة إلا مع توافر البديل»، حسب كلام العميد الزفين للمعاهد الصغيرة وبين الإدارة العامة للمرور.

وأشاروا إلى أن تصريح العميد الزفين ومحمد عبيد الملا بعدم قلق أصحاب المعاهد وبأنه لن يتم إغلاق معاهدهم إلا بعد توفير البديل لهم جعلهم يقومون بتجديد رخص المركبات وإضافة مركبات جديدة لهم وتجديد رخصة المعهد واستخراج تصاريح المدربين الجدد وتجديد رخص المدربين القدامى وتجديد عقود الإيجار لمكاتبهم. وتساءلوا لماذا قبلت إدارة المرور تجديد رخصنا إذا كانت النية تتجه لغلق المعاهد؟

وأوضح أصحاب المعاهد أن آخر اجتماع لهم مع إدارة المرور تضمن الاتفاق على اندماج المعاهد تحت مظلة شركة دبي للاستثمار أو إنشاء معهد كبير في منطقة العوير وضم جميع المعاهد الصغيرة تحت إدارته، وقالوا غير أن شيئاً من ذلك لم يتحقق إلى أن كانت مفاجأة هيئة الطرق والمواصلات بقرار الإغلاق.

أضرار عديدة

«البيان» التقت عدداً من أصحاب المعاهد واستمعت لأرائهم. فمن جهته.. أكد ماجد بو سلطان صاحب معهد «الانتباه» صدمته من قرار هيئة الطرق والمواصلات بدبي الذي نص على إغلاق جميع معاهد التعليم الصغيرة، وقال ان الهيئة ذكرت أنه تم الاتفاق بيننا وبين الإدارة العامة للمرور بشأن وقف أنشطة مدارسنا بنهاية العام الحالي، غير أن الواقع مخالف لذلك تماما حيث أن الاتفاق تمثل في تأكيد إدارة المرور على عدم إغلاق المعاهد إلا بعد توفير البديل وحتى هذه الساعة لم يوفروا لنا البديل.

وأشار إلى أنه وبناء على طلب الإدارة العامة للمرور تأسيس ودمج عدد من المعاهد والمدارس في معهد نموذجي لتعليم وفحص قيادة السيارات قمنا نحن أصحاب المعاهد بالاتفاق على تأسيس معهد كبير ورفعنا أسماء معاهدنا لإدارة المرور التي قامت بدورها بالموافقة على طلبنا ورفعت أسماء معاهدنا لدائرة التنمية الاقتصادية لإصدار الرخصة المطلوبة بطلب جاء فيه «بعد الاطلاع على الطلب المقدم من أصحاب المعاهد والمدارس التالية أسماؤهم أدناه، معهد الكرنك، معهد الرواد، معهد النهضة، معهد نور النجم، معهد الإتقان، معهد الانتباه.. نحيطكم علماً بأنه لا مانع لدينا «إدارة المرور» من مزاولة النشاط المذكور طبقا للإجراءات المتبعة بهذا الخصوص على أن يحق للإدارة العامة للمرور إضافة أي شريك جديد من أصحاب المعاهد ومدارس التعليم للانضمام إلى المعهد المذكور بعد تأسيسه وأن يتم إلغاء تزاخيصها بعد تأسيس المعهد النموذجي.

وأوضح أن هذا الكتاب رفع بالفعل إلى الدائرة الاقتصادية وتم دمج المعاهد المذكورة وبعد فترة خاطبتنا إدارة المرور بأنه في حال رغبنا في استكمال إجراءات المعهد النموذجي لا بد من توفير أرض مساحتها 300 ألف قدم في دبي، وهو طلب اعتبرناه تعجيزيا وغير منطقي حيث أنه من الصعب الحصول على أرض بهذه المساحة الكبيرة في دبي في ظل ارتفاع أسعار الأراضي.

وأشار إلى أن موضوع المعهد النموذجي توقف عند مشكلة توفير الأرض من قبل أصحاب المعاهد الذين يرغبون بالاندماج في معهد واحد. وقال ان الاجتماعات التالية أكدت أنه لن يتم إصدار أي قرار بإغلاق المعاهد إلا بعد توفير البديل وهذا آخر شيء تم الاتفاق عليه مع إدارة المرور.

وعن الخسائر الذي سيتكبدها ماجد في حال تم إغلاق معهده قال ان خسائره وخسائر بقية معاهد التعليم كثيرة تبدأ بمشكلة كبيرة مع البنوك الممولة للسيارات، والرخص طويلة الأجل التي أنفقوا على استصدارها آلاف الدراهم.

لماذا تم التجديد؟

أما خير الله نور الدين مدير معهد الصفا فأشار إلى قيام إدارة المرور أمس بإيقاف فتح ملفات تعليم السياقة للطلبة الذين يتعلمون في المعاهد الصغيرة وتحويلها إلى المعاهد الكبيرة كنوع من الضغط على أصحاب المعاهد التي صدر القرار بإقفالها نهاية العام الحالي.

وأكد أن بعض أفراد الشرطة يحاولون جلب الأشخاص الذين يفتحون ملفاتهم للتعلم بالمعاهد الصغيرة بترغيبهم للانضمام إلى المعاهد الكبيرة للتعلم فيها وأن تعلمهم في المعاهد الكبيرة يوفر عليهم الوقت.

وأشار إلى أنه منذ قرابة العامين شنت العديد من الجهات الحكومية الحرب على المعاهد الصغيرة لمضايقتها وسحب البساط من تحتها لجلب المتدربين إليها وكان أول قرار رسمي بهذا الخصوص صدر بتاريخ يناير 2004 وينص على تحويل أصحاب 36 مهنة من المتقدمين للحصول على رخصة السياقة إلى المعاهد ومراكز التدريب الكبيرة «معهد الإمارات، مركز دبي، مركز بالحصا، معهد كلداري» وشملت المهن حمال، عامل، خياط، نجار، مساعد نجار، مركب إنشاءات، مركب تمديدات صحية، قصاب، مراقب خرسانة، مشغل آلة، كهربائي، صانع حلوى، صانع عصير، بائع، غسال، سماك، فراش، ساعاتي، مزارع، طباخ أو طاهي، براد، مراسل، راعي، سباك، لحام، طابع، حداد، أمين مخزن، نادل، موزع، حلاب، سمكري، منجد عام، حلاق، غسال سيارات، خادم. على أن يقوم كل متقدم من الفئات المذكورة بإنهاء جميع إجراءات الحصول على رخصة السياقة من فتح ملف إلى الحصول على الرخصة في أحد المعاهد الكبيرة سابقة الذكر.

مضايقات عديدة تستهدف خروجنا من سوق التدريب

وأوضح أن هذا القرار يعد احتكارا مرفوضا ومخالفا للقوانين والأعراف المعمول بها في الدولة إضافة إلى عدم إعطائنا مواعيد قريبة لفحص السياقة أسوة بالمعاهد الكبيرة وذلك لخلق أجواء مواتية لانسحاب المتدربين وذهابهم إلى المعاهد الكبيرة رغبة في الحصول على مواعيد قريبة.

وقال انه رغم هذه المضايقات استمرت المعاهد الصغيرة بفضل خبرتها وتميزها في الاستحواذ على تقدير المتدربين من خلال رسوم التدريب المناسبة لجميع الفئات والخدمات المقدمة للمتدربين كحضور المدرب للمنازل وأماكن العمل وإعادتهم إليها وتغيير المدرب في حالة عدم رضا المتدرب عنه وانتقاء المدربين أصحاب الخبرة الطويلة في ذلك والذين تم فحصهم وتأهيلهم من إدارة المرور، علماً بأن البعض من مدربينا كانوا يعملون في دول أوروبية عديدة. وأشار إلى أن هذا النجاح جعل أصحاب المعاهد الكبيرة تتذمر وتحاول سحب البساط من تحت أقدام المعاهد الصغيرة بجميع الوسائل.

وعن خسائره في حال إغلاق معهده قال خير الله «كثيرة هي الخسائر غير أني واثق بأن العدالة ستأخذ مجراها وبأن المسؤولين الشرفاء لن يسمحوا بهذا الظلم. وتساءل خير الله: أين سنذهب في حال تم إغلاق معاهدنا ؟ وأين سيذهب المدربون مع أسرهم؟ خاصة وأن معظمهم تجاوزوا الأربعين ولا يتقنون أي عمل آخر وعليهم مسؤوليات جسيمة إضافة إلى الالتزامات الملقاة على عاتقهم.

أما سهام جميل صاحبة معهد «مسلم لتعليم السياقة» فأشارت إلى أن إغلاق المعاهد ما هو إلا ظلم وإجحاف بحق أناس لم يرتكبوا أي خطأ وذنبهم الوحيد أنهم يعملون بصدق وأمانة ويكسبون رزقهم من عرق جبينهم. وأضافت «أنا مقيمة في الدولة منذ 35 سنة وعندي 5 بنات وولد وزوجي متوفى وأقوم بإعالتهم وبدفع مصاريف دراستهم الجامعية ودفع جميع المصاريف دون معونة أو مساعدة من أحد. وتساءلت سهام عن مصير بناتها اللاتي ما زلن في المدارس وفي الجامعات وعن مصيرها في حال تم إغلاق معهدها دون توفير البديل كما وعدت إدارة المرور.

وأشارت إلى أن معظم سياراتها مرهونة لأحد البنوك وأن خسائرها تقدر في حال تم إغلاق معهدها بأكثر من 100 ألف درهم، وقالت انه لو تم إبلاغهم بأنهم سيغلقون معاهدهم ـ كما تدعي ـ هيئة الطرق والمواصلات بدبي لما أقدمت المعاهد على شراء سيارات جديدة ولما أقدم أصحاب المعاهد على تجديد رخصهم ورخص مدربيهم ومعاهدهم.

وحملت سهام إدارة المرور مسؤولية الخسائر التي ستتكبدها معاهدهم بسبب السماح لهم مؤخرا بتجديد رخصهم، وقالت عندما جددوا رخصنا أدركنا أنهم لن يغلقوا المعاهد قبل توفير البديل كما سبق واتفقوا معنا وهو ما جعلنا نصدم لقرار هيئة الطرق بإغلاق المكاتب.

أما محمد أحمد كنبار صاحب معهد علي أحمد لتعليم السياقة فأكد أنه فوجئ بأسلوب تعامل هيئة الطرق مع معاهد التعليم الصغيرة حيث ادعت أننا على علم بإغلاق المعاهد قبل سنة وهذا صحيح ولكنهم تجنبوا ذكر أن المسؤولين السابقين عن ملف هذه المعاهد وهي إدارة المرور أكدوا أنهم سيجدون البديل لنا ولن يتم إغلاق المعاهد إلا بعد توفير البديل.

وقال إن إغلاق معاهدنا سيحتم علينا إلغاء الرخصة وسيؤدي ذلك إلى إلغاء عقود مدربينا وموظفينا وإلغاء إقامتهم وسيدفعهم ذلك لمطالبتهم بحقوقهم بسبب فسخ عقودهم وسيكبدنا ذلك خسائر مالية ويدخلنا في مشكلات معهم من جانب قانوني، أما من جانب إنساني فهو أمر غير مقبول أن تقوم بفسخ عقود موظفين يحملون على عاتقهم مسؤوليات في ظل ظروف صعبة تعيشها معظم الأسر الوافدة في الدولة.

وأشار إلى أن إدارة المرور قامت أمس بتحويل جهة إصدار الملفات من إدارة المرور إلى قسم المرور التابع للمعاهد الخارجية في أحد المعاهد الكبيرة وعندما ذهبنا لفتح الملفات قال لنا موظف الشرطة بعد انتظار ساعتين لا يوجد عندنا ختم الشرطة الخاص بفتح الملفات وهكذا لم نستطع فتح ملفات.

افتقاد للموضوعية

ويؤكد مروان نعيم مندوب مكتب الإخلاص لتعليم السياقة أن قرار هيئة الطرق يفتقد للموضوعية وللعدل وللرأفة، وأشار إلى أن الإغلاق سيكون على حساب أصحاب الدخل المحدود وقطع أرزاق الناس، وليس كما سبق وأعلنوا أن سبب الإغلاق هو ما تشكله هذه المعاهد من ازدحام لإمارة دبي، فقصة الازدحام ليست سوى شماعة لاتخاذ قرار الإغلاق.

وتساءل كيف تسبب سيارات هذه المعاهد الازدحام في دبي وعدد المعاهد لا يتجاوز 30 معهدا تقوم بالتعليم بشكل فعلي ولا تتجاوز مركباتها 400 سيارة تدريب في حين أن أحد المعاهد الكبيرة وحده يملك 400 سيارة تدريب تملأ شوارع دبي بها.

أما حنان حسنة فتشير إلى حرفية هذه المعاهد الصغيرة وتؤكد أن خبرتها في مجال التدريب والتعليم طويلة وتميزت عن بعض المعاهد الكبيرة التي لم تستوف شروط المعاهد الكبيرة، حيث أنها مازالت في شبرات ومساحتها أصغر من المساحة المطلوبة.

وأشارت إلى ان احدى الصحف الصادرة باللغة الانجليزية قامت أوائل مارس الماضي بإرسال خبير بريطاني في تعليم السياقة متخف على شكل متدرب إلى المعاهد الكبيرة واكتشف بعد تلقي العديد من الدروس والحصص التعليمية بأنه لا توجد هناك حرفية في التدريب ومعظم المدربين في بعض هذه المعاهد الكبيرة التي يضربون المثل الأعلى بها لا ترقى إلى المستوى المطلوب لتعليم السياقة ومعظم مدربيهم سيرسبون في امتحان قيادة السيارة في أوروبا.

ولم تمانع حنان من إغلاق المعاهد الوهمية وطالبت بإسراع إغلاقها. وأضافت أن عدد المعاهد المسجلة بإدارة المرور يتجاوز 200 معهد أما المعاهد الفعلية الحقيقية غير الوهمية والتي تمارس التعليم فلا تتجاوز 40 معهدا، وهي المعاهد التي تظهر أسماؤها على سياراتها بالطرقات. وطالبت حنان بإعادة النظر في قرار الإغلاق وتشكيل لجنة تعمل على منحهم البديل الذي سبق وأن وعدوا به من قبل إدارة المرور ومؤسسة دبي للمواصلات.

وفي معرض رده على حديث أصحاب معاهد السياقة أكد المهندس عيسى الدوسري مدير إدارة التراخيص في هيئة الطرق والمواصلات في دبي أنه تم إمهال معاهد تعليم السياقة مدة سنة لتعديل أوضاعها وجرى تمديد هذه المهلة عاما آخر بناء على طلب من أصحاب المعاهد، وعليه جرت مراسلات تمت بين الدوائر الحكومية مثل القيادة العامة لشرطة دبي ودائرة التنمية الاقتصادية في دبي على أن تنتهي المهلة في 2006. وجاءت هيئة الطرق والمواصلات في دبي لتؤكد مثل هذا الإجراء وفق مذكرات داخلية تمت مع شرطة دبي بعدم تجديد أي رخصة بعد 2006.

لا بدائل للمعاهد الصغيرة حتى الآن

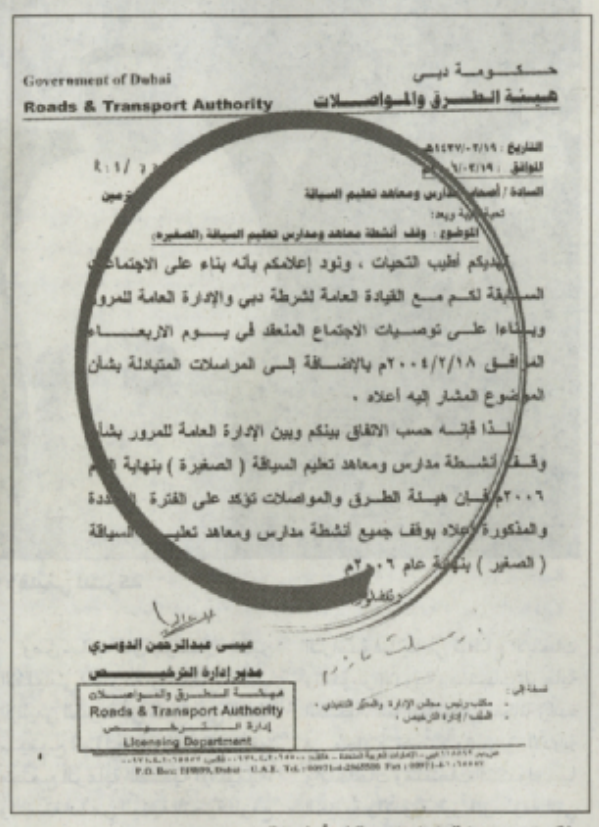

مذكرة من هيئة الطرق بوقف أنشطة المعاهد

حنان حسنة

خير الله نور الدين

سهام عليان

عيسى الدوسري: نطبق ما تم الاتفاق عليه مع مختلف الدوائر الرسمية في الإمارة

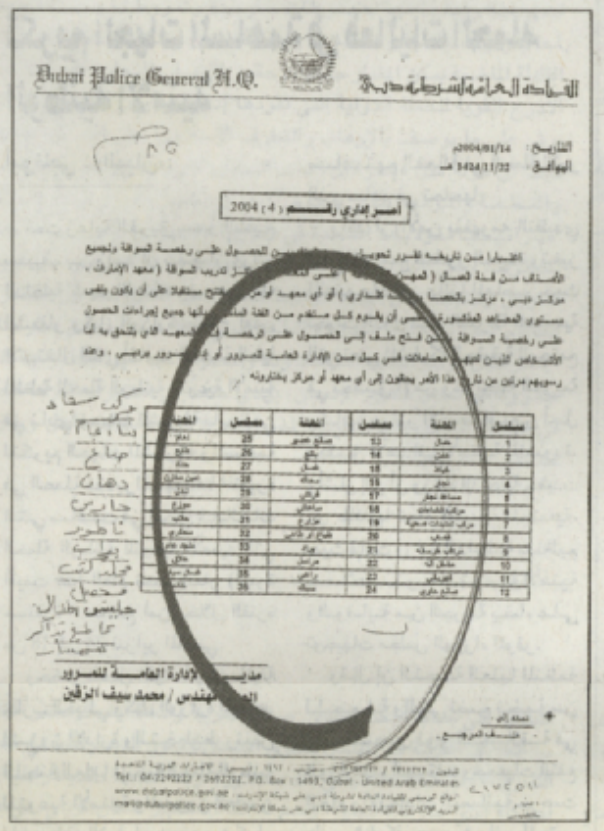

امر اداري من شرطة دبي بالمعاهد المعتمدة

مئات الأسر ستتضرر من موقف هيئة الطرق ونطالب بإعادة النظر في القرار

إضاءة

يشكك أصحاب معاهد السياقة في سبب الإغلاق وكونه يعود إلى ما تسببه سياراتها من زحام في دبي، ويشيرون إلى أن عدد المعاهد لا يتجاوز 30 معهداً تقوم بالتعليم بشكل فعلي ولا تتجاوز مركباتها 400 سيارة تدريب في حين أن أحد المعاهد الكبيرة وحده يملك 400 سيارة تدريب تملأ شوارع دبي.